كيف يمكن لصناعة التأمين المساهمة في الأمن القومي العربي؟

"من أجل تفعيل المبادرة العربية للحد من الكوارث الطبيعية"

كباقي دول العالم تعاني المنطقة العربية من آثار التغير المناخي ترجمت بموجة من الحر والجفاف والفيضانات.

إن الزلزال الذي ضرب سورية مؤخراً، والعواصف المدارية التي تضرب سلطنة عُمَان وآخرها "شاهين"، وحرائق الغابات في كل من الجزائر، المغرب، سورية ولبنان، والفيضانات التي ضربت السودان، ناهيك عن موجة الجفاف والتصحر في أغلبية بلداننا، تُظهر بما لا يدعو مجالاً للشك ضرورة التحوط للحد من الآثار الكارثية لهذا النوع من المخاطر.

إن دور التأمين التقليدي هو حماية الممتلكات والأفراد والمساهمة في الإقتصاد الوطني؛ لكن مفهوم التأمين توسع وأصبح الشمول التأميني أحد أهدافه. فالتأمينات الزراعية تهم المزارعين وهي ضرورية لدعم الأمن الغذائي وخاصة للبلدان الزراعية. كما أن تأمين أخطار الكوارث يهم كل بلداننا بلا استثناء.

ولنا في بلداننا العربية تجارب وطنية ناجحة يمكن البناء عليها لزيادة مستوى الحماية في كل البلدان وتضييق الفجوة التأمينية.

إنطلاقاً مما سبق أطلق الاتحاد العام العربي للتأمين في أكتوبر 2022 المبادرة العربية للحد من الكوارث الطبيعية.

I- المنطقة العربية والتغيير المناخي

متوسط النمو السكاني في المنطقة العربية يتراوح بين 2 و 2.2 % في السنة، ستضم البلدان العربية 646 مليون نسمة بحلول عام 2050 ، مقارنة مع 373 مليون في عام 2014، و 172 مليون في عام 1980 ، وبذلك يرتفع عدد سكان المدن من 56 % في عام 2010 إلى 68 % في عام 2050 . وتبلغ مساحة المنطقة 10 ملايين كم ^{2} حيث تغطي 90 % منها مناطق قاحلة وشبه قاحلة وجافة شبه رطبة، وتضم نسبة 3 % فقط من هذه المساحة 92 % من مجمل السكان. وقد ازداد التوسع الحضري في المنطقة العربية بفعل ارتفاع معدلات الخصوبة، وسرعة التنمية الاقتصادية، والتدهور البيئي، والهجرة الدولية والإقليمية إلى البلدان الغنية بالنفط، والهجرة من الريف إلى المدن، والفقر، وحالات الجفاف، والنزاعات. ونتج عن التوسع الحضري السريع نمو المدن الكبيرة (مثل بغداد، جدة والرياض، عمان والقاهرة)، مما ولد سلسلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية وأثار القلق بشأن تقديم الخدمات .

ولكون ظاهرة التغير المناخي تُشكل تحدياً جدياً لجهود الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة. وهو ما أكدت عليه القرارات الصادرة عن المجالس الوزارية العربية المختصة بالزراعة والمياه والصحة والبيئة وغيرها، مما أسفر عن تبني "المبادرة الاقليمية لتقييم أثر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، (ريكار)"، والتي صدر تقريرها النهائي في عام 2017 [(2)] ولقد شكلت تلك المبادرة والنتائج التي تم التوصل اليها أساساً لتطوير الدول العربية لعملها في مجال التغير المناخي.

(2) المبادرة الإقليمية لتقييم أثر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية - ريكار (2017)

تم في الدراسة المذكورة تقسيم الدول العربية ضمن ستة أقاليم، هي: شبه الجزيرة العربية، المشرق العربي، شمال شرق أفريقيا، القرن الأفريقي، جبال أطلس، الصحراء الكبرى. ومن ثم دراسة الأثر البيئي للتغير المناخي في ظل سيناريوهين للانبعاثات الغازية. ويتمثل السيناريو الأول في انبعاثات متوسطة في ظل افتراض قيام الدول بتبني نظم جيدة لتقليل الانبعاثات الغازية. أما السيناريو الثاني فيتمثل في انبعاثات عالية في حالة عدم اتخاذ الدول لأي تدابير وإجراءات لتقليل الانبعاثات أكثر مما هو متخذ حالياً. شملت الدراسة تأثير تغير المناخ على درجات الحرارة، والتساقطات (الأمطار والثلوج)، والجريان السطحي والتبخر النتحي، وعلى القطاع الزراعي من حيث النظم الزراعية والمحاصيل، والثروة الحيوانية، والثروة السمكية والاستزراع السمكي.

التغير في درجات الحرارة في المنطقة العربية (درجة مئوية)

	سيناريو (1) (انبعاثات غازية متوسطة- تبني نظم جيدة لتخفيف الانبعاثات)		**سيناريو (2)** (انبعاثات غازية مرتفعة- بقاء الوضع الراهن كما هو عليه)	
	فترة منتصف القرن (2065 -2046)	**فترة نهاية القرن** (2100 -2081)	**فترة منتصف القرن** (2065 -2046)	**فترة نهاية القرن** (2100 -2081)
	معدل التغير			
المنطقة العربية عموماً	1.9 -1.2	2.3 - 1.5	2.6 - 1.7	4.8 - 3.2
	متوسط معدل التغير			
شمال شرق أفريقيا	2.07	2.63	2.90	5.45
الصحراء الكبرى	1.98	2.55	2.80	5.21
المشرق العربي	1.96	2.49	2.77	4.99
القرن الأفريقي	1.90	2.50	2.61	5.01
شبه الجزيرة العربية	1.88	2.47	2.58	4.95
جبال أطلس	1.80	2.31	2.63	5.02

المصدر: التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ (التقرير الرئيسي): المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار RICAR)، 2017.

و تشير بعض نماذج المحاكاة التي قامت بها مراكز البحوث الدولية إلى أن إنتاجية المحاصيل يمكن أن تنخفض بحوالي 30% لكل ارتفاع بنحو 1.5 إلى 2.5 درجة مئوية، وبحوالي 60% لكل 3 إلى 4 درجات مئوية، مع وجود تفاوت في حجم هذا التأثير بين أقاليم المنطقة.

بيّن تقرير المبادرة الاقليمية المُشار إليه آنفاً أن تأثير التغير المناخي على درجات الحرارة وموارد المياه العذبة ستكون له تداعيات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فيها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال التأثير على النظم الزراعية والمحاصيل، والثروة الحيوانية، والثروة السمكية و الاستزراع السمكي.

ومع ارتفاع معدلات الحرارة وشحة المياه، تتعرض البلدان العربية أكثر فأكثر لخطر الجفاف؛ ومن هنا تبقى إحدى الوسائل المتاحة لمواجهة هذه الأخطار هي التأمين الزراعي.

II- التأمين الزراعي في المنطقة العربية

يُشكل القطاع الزراعي نشاطاً اقتصاديا مهما في العديد من الدول العربية نظراً لأهميته في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، كما أنه يستوعب نسبة لا بأس بها من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية.

أهمية الزراعة في إقتصاديات الدول العربية

1- مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج القومي الخام (%)

الدولة	%	الدولة	%
موريتانيا	18.6	لبنان	1.4
المغرب	12.0	سلطنة عمان	2.1
الجزائر	13.0	السعودية	2.3
السودان	6.4	العراق	4.0
مصر	11.8	الامارات	0.9
تونس	10.1	الكويت	0.5
اليمن	17.2	البحرين	0.3
الأردن	4.7	قطر	0.3
ليبيا	4.1	الصومال	62.7
سوريا	36.6	فلسطين	7.1
إجمالي الوطن العربي بالنسبه للناتج القومي		5.1	

المصدر: البنك الدولي 2020-2021

2- تطور الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية 2010 – 2019

	2010	2015	2017	2018	2019	معدل النمو (%)	
						2019-2010	2019-2018
قيمة الناتج الزراعي (مليار دولار)	130.9	148.1	138.6	124.0	131.0	0.0	5.7
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.2	6.1	5.5	4.6	4.8	2.9-	4.2
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	376	392	351	307	318	1.8-	3.7

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020

قُدرت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2018 بحوالي 77.2 مليون هكتار؛

3- الأمن الغذائي العربي[1]

مؤشر الأمن الغذائي العام

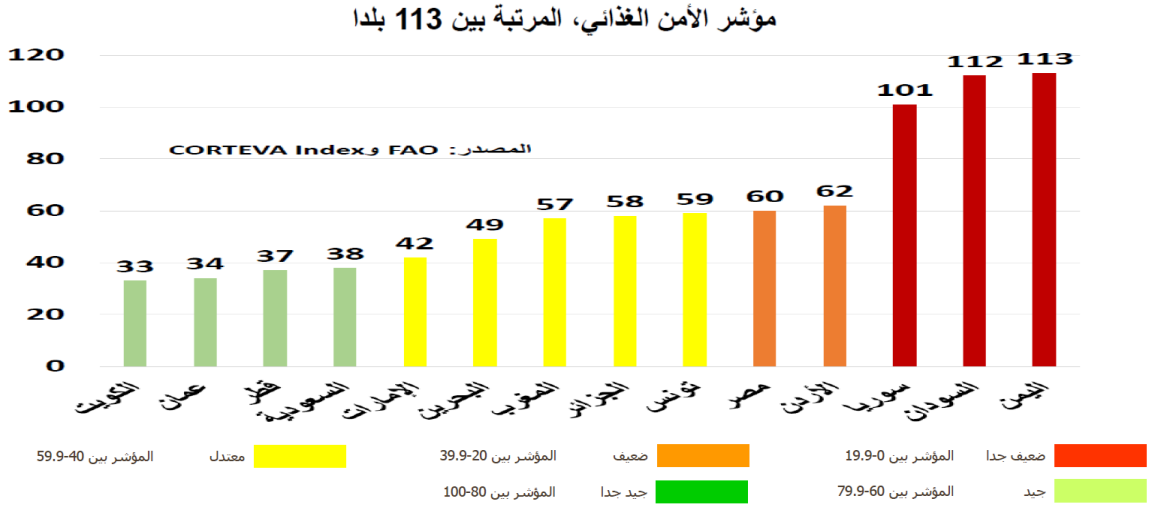

المصدر: قراءة تحليلية في مؤشرات الأمن الغذائي للدول العربية 2019 – 2020 (اتحاد الغرف العربية)

4- الفجوة الغذائية

بلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالي 33.6 مليار دولار عام 2018 بانخفاض حوالي 3.2 في المائة عن عام 2017. بالمقابل تزايدت قيمتها بنسبة 1.7%

تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2010 و2015-2018)

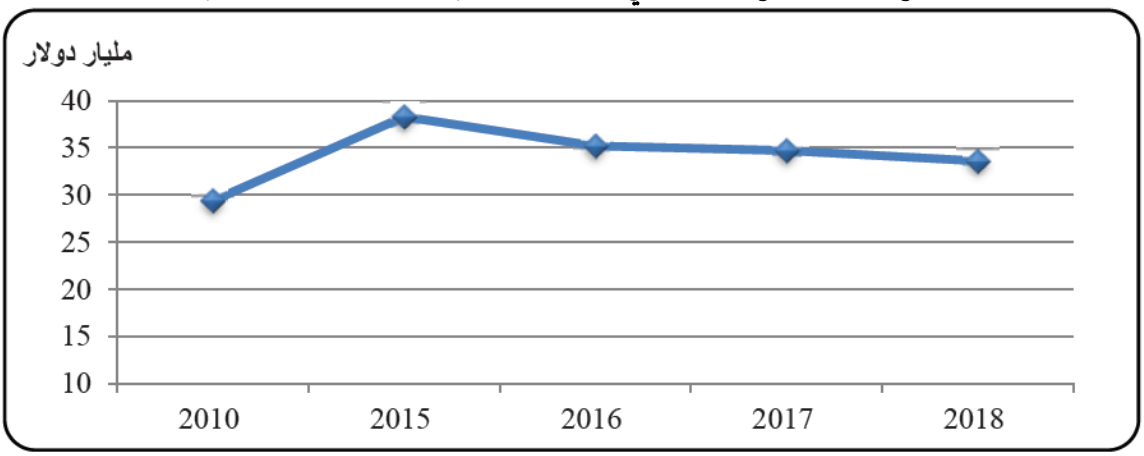

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020

(1) قراءة تحليلية في مؤشرات الأمن الغذائي للدول العربية 2019 – 2020 (اتحاد الغرف العربية)

بقياس معدلات تغير الفجوة الغذائية يتبين تضاعف قيمتها مرات عديدة بعد عام 1990 ، واستمرار زيادتها بنسب متفاوتة حتى عام 2015 . يعود ذلك إلى تقليدية أساليب الاستثمار الزراعي، وتدني كفاءة الري، وضعف برامج تنمية الريف للحد من هجرة العمالة الزراعية، وتركز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأكثر جدوى، وضعف استخدام مخرجات البحوث الزراعية.

III- الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية

في حين أن العدد المطلق للكوارث في جميع أنحاء العالم قد تضاعف تقريبًا منذ ثمانينيات القرن الماضي ، فقد تضاعف متوسط عدد الكوارث الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثلاث مرات تقريبًا خلال نفس الفترة.
يخلص تقرير التقييم العالمي لعام 2011 بشأن الحد من مخاطر الكوارث إلى أنه على الرغم من أن مخاطر الوفيات الناجمة عن الفيضانات في العالم آخذة في الانخفاض منذ عام 2000 ، إلا أنها لا تزال تتزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض المناطق الأخرى.

قائمة الدول حسب خطر الكوارث الطبيعية (2013-2022)

البلد	الأعوام									
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	8.13	7.63	7.53	7.36	7.36	7.54	7.66	7.55	7.66	9.58
البحرين	1.81	1.78	1.76	1.69	1.69	2.73	2.89	2.91	2.93	0.95
جيبوتي	9.84	9.93	9.94	10.30	10.30	13.90	16.46	16.23	15.48	10.66
مصر	2.34	2.29	2.26	2.29	2.29	1.90	1.84	1.78	1.82	20.65
العراق	4.83	4.84	4.76	4.49	4.49	4.93	5.95	5.99	5.80	8.65
الاردن	4.88	4.75	4.68	4.58	4.58	4.41	4.08	4.13	4.11	3.48
الكويت	3.70	3.34	3.26	3.28	3.28	3.39	4.49	4.48	4.32	2.56
لبنان	5.05	5.01	4.96	5.01	5.01	4.75	5.27	5.27	5.49	3.52
ليبيا	3.93	4.00	3.95	3.79	3.79	3.66	3.34	3.41	3.47	14.31
موريتانيا	8.26	8.17	8.14	7.95	7.95	8.53	7.72	7.85	8.20	9.34
المغرب	7.13	6.80	6.76	6.45	6.45	6.13	5.83	5.82	5.82	10.29
سلطنة عمان	2.74	2.74	2.75	2.64	2.64	2.69	2.74	2.76	2.54	7.27

قطر	0.10	0.08	0.08	0.08	0.08	0.08	0.36	0.31	0.31	1.17
السعودية	1.32	1.17	1.10	1.14	1.14	1.14	1.25	1.04	1.04	9.64
السودان	7.87	8.08	8.02	7.99	7.99	7.99	9.41	8.52	8.45	10.12
سوريا	5.67	5.58	5.59	5.69	5.69	5.69	5.53	5.92	6.03	12.16
تونس	5.90	5.47	5.46	5.40	5.40	5.40	5.41	5.74	5.70	9.87
الامارات	2.10	1.91	1.84	1.97	1.97	1.97	2.99	3.66	3.30	6.52
اليمن	6.03	6.07	6.00	5.97	5.97	5.97	6.43	5.50	5.68	24.26

احتمال منخفض للغاية لحصول الكوارث
احتمال منخفض لحصول الكوارث
احتمال متوسط لحصول الكوارث
احتمال مرتفع لحصول الكوارث
احتمال مرتفع للغاية لحصول الكوارث

المصدر: - World risk index reports

خلال الثلاثين عامًا الماضية ، تأثرت المنطقة العربية بأكثر من 270 كارثة ، مما أسفر عن مقتل أكثر من 150 ألف شخص وإصابة ما يقرب من 10 ملايين شخص 2 . غالبًا ما تعاني المنطقة العربية من كوارث من الفيضانات والجفاف والعواصف والعواصف الرملية والزلازل.

كما يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ تهديدًا للعديد من المراكز الحضرية المهمة في المنطقة. النشاط الزلزالي خطر في المنطقة العربية. على سبيل المثال ، يعرض نظام وادي الصدع الأردني عددًا من البلدان (الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا) لخطر كبير من الزلازل. وبالمثل ، تعرضت بعض دول منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) لنشاط زلزالي في الماضي. حدثت زلازل مدمرة في فلسطين (1927) ولبنان (1956) والمغرب (1960) ومصر (1992) والجزائر (2003). يؤثر تغير المناخ على تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة. تؤثر التغيرات الكبيرة في هطول الأمطار مع زيادة أحداث الفيضانات على المنطقة العربية. أثرت الفيضانات الشديدة على المملكة العربية السعودية واليمن من عام 2008 إلى عام 2009 ، حيث قُدرت الأضرار الاقتصادية الإجمالية بحوالي 1.3 مليار دولار أمريكي . في كانون الثاني 2013 ، تسببت العاصفة الشتوية التي ضربت فلسطين في خسائر اقتصادية تجاوزت 50 مليون دولار وأثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك ، تقع العديد من المدن الرئيسية في المنطقة العربية في مناطق ساحلية منخفضة. قد يكون ارتفاع مستوى سطح البحر مدمرًا للعديد من المدن الساحلية المكتظة بالسكان في المنطقة. تشكل الأعاصير المدارية خطراً في المنطقة العربية. في عام 2007 ، ضرب إعصار جونو شبه الجزيرة العربية ، وخاصة عمان. حتى ذلك الحين ، لم تكن المنطقة عرضة للأعاصير. كما أصبح الصيف أكثر سخونة وجفافًا. في الوقت نفسه ، انخفض هطول الأمطار ، مما أدى إلى مزيد من الجفاف الشديد وأطول فترة. تعتبر مخاطر الجفاف عاملاً رئيسياً في المنطقة ، حيث يتأثر الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الإنتاج الزراعي على أساس منتظم. على سبيل المثال ، شهد الأردن وسوريا أسوأ حالات جفاف مسجلة منذ سنوات عديدة ، خلال عامي 2007 و 2010. انخفاض هطول الأمطار الذي يتسبب في زيادة نقص المياه إلى جانب تقييد موارد الأراضي الصالحة للزراعة يجعل المنطقة معرضة بشدة لانعدام الأمن الغذائي. . بالإضافة إلى ذلك ، تقع العديد من المدن الرئيسية في المنطقة العربية في مناطق ساحلية منخفضة. قد يكون ارتفاع مستوى سطح البحر مدمرًا للعديد من المدن الساحلية المكتظة بالسكان في المنطقة.

حيث ستتأثر أعداد كبيرة من السكان العرب الذين يعيشون ضمن مسافة 100 كم من السواحل بارتفاع مستوى البحر والتحات الساحلي، كما هو مبين في الشكل 6. ففي مدينة الإسكندرية بمصر مثلا ، سيدفع ارتفاع مستوى البحر بمقدار 0.5 م أكثر من مليوني شخص إلى النزوح مع خسائر في الأراضي والممتلكات والبنية التحتية بقيمة 35 مليار دولار أمريكي إضافة إلى خسائر. لا تحصى في الموجودات التاريخية والثقافية

ومع تسارع تغير المناخ، ستعاني البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص قبل غيرها من تأثيراته لأنها أكثر قابلية للتأثر وأقل قدرة على الصمود وبشكل عام أقل قدرة على التكيف مع أخطاره المحدد.

الشكل 6. السكان العرب الذين يعيشون ضمن مسافة 100 كم من المناطق الساحلية، 2000 (نسبة مئوية)

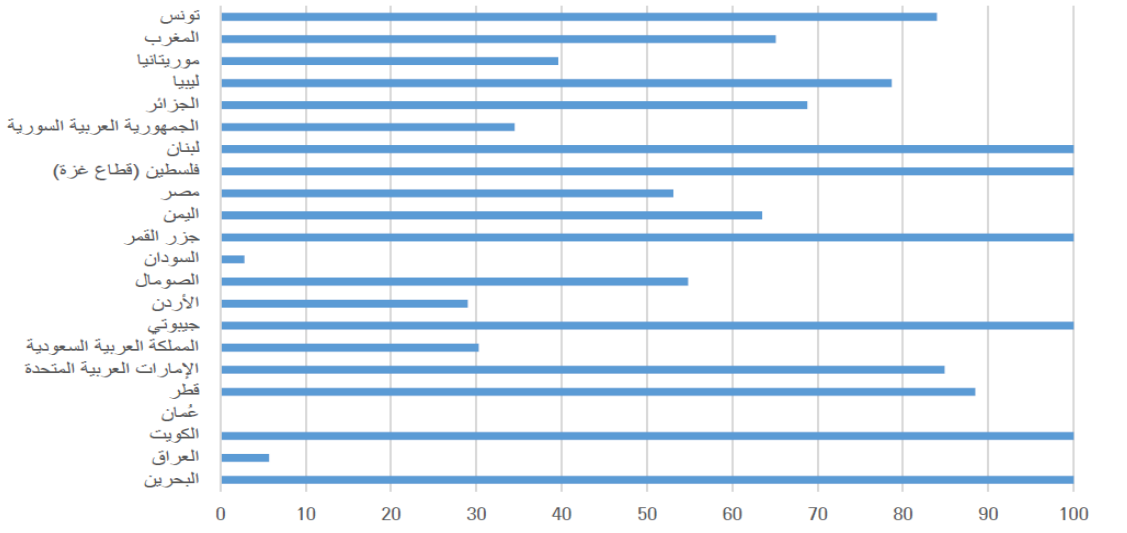

المصدر: بتصرّف، عن El-Raey, 2009.

الأحداث الكارثية التي تعرضت لها المنطقة خلال ثمانينيات القرن الماضي

نوع الخطر	الدوله	الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية	
الأمطار الغزيرة	الجزائر عام 2001 (لمدة شهر)	900 إصابة	300 مليون دولار

	فلسطين عام 2013			50 مليون دولار وأضرار واسعة في القطاع الزراعي
الجفاف عام 2004	دجيبوتي		230 قتيل	11.1 مليون دولار
السيول	مصر عام 2006		118 ألف مصاف 600 قتيل	
	اليمن عام 2008			1.6 بليون دولار (ما يعادل 6% من نسبة إجمالي الناتج المحلي) ارتفاع معدّل الفقر من 28% إلى 51% بين عامي 2008 و2010
	جدّة - المملكة العربية السعودية عام 2009		إصابة مئات الأشخاص 100 قتيل	1.4 بليون دولار تسببت بقطع التيار الكهربائي واعتبرت الأسوأ خلال 30 عاماً تكررت عامي 2010 و2011
	المغرب عام 2010		عشرات الجرحى 89 قتيلاً ومفقوداً ودمّرت واجتاحت أكثر من 400 منزل ومئات الهيكتارات من الأراضي الزراعية	
	لبنان		465 قتيل	170 ألف دولار
	السودان	أغسطس / 2014	227 مصاب 77 قتيل دُمّر 23,415 منزلاً بشكل كلّي و60 ألفاً بشكل جزئي	
		أغسطس / 2016	76 قتيل دمّرت 3206 منازل، وألحقت أضراراً بحوالى 3048 منزلاً في ولاية كسلا شرقي البلاد	

		سبتمبر / 2020	50 مصابا 103 قتيل إنهيار 27,341 منزلا كليا، و42,210 منزلا جزئيا تضرر 4208 أفدنة زراعية، ونفوق آلاف المواشي	من 3 إلى 4 مليارات دولار
عواصف ثلجية وموجة برد جفاف حرائق غابات وصقيع	الأردن خلال 30 عاما	عام 1992 عام 2000 عام 2010 - 2011	145 قتيل دمار 594 منزلا 840 هكتارا زراعيا	29.540 مليون دولار

ومن أبرز الكوارث في عصرنا الحديث من صنع الأنسان، ما شهدته لبنان في أغسطس 2020 حيث وقع انفجار ضخم في مرفأ بيروت ملحقاً أضراراً جسيمة في أرجاء العاصمة اللبنانية، وأسفر عن مقتل أكثر من 190 شخصاً وإصابة 6000 آخرين وتشريد حوالي 300 ألف آخرين، وتسبب في أضرار اقتصادية مباشرة قيمتها 15 مليار دولار.

فعلى مدى العقد الماضي، خلّفت الكوارث خسائر فادحة، وأسفرت عن مقتل أكثر من 700 ألف شخص، وإصابة 1.4 مليون آخرين، فيما شرّدت 23 مليون شخص. وبوجه عام، تضرر أكثر من 1.5 مليار نسمة بطريقة أو بأخرى من الكوارث والخسائر الاقتصادية العالمية التي تجاوزت 1.3 تريليون دولار، بحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام 2015.

وفي خلال عام 2020 فقط بلغت الخسائر الاقتصادية من جراء الكوارث الطبيعية على مستوى العالم 284 بليون دولار أمريكي (275 بليون دولار أمريكي نتيجة كوارث طبيعية، 9 بليون دولار أمريكي من صنع الأنسان) وذلك وفقا (لتقرير Sigma 1/2023)

هذا وقد شهد العالم عام 2021 و2022 موجة حر غير مسبوقة أسفرت عن اندلاع عشرات الحرائق ومصرع المئات في العديد من الدول في قارات أميركا وأوروبا وإفريقيا وآسيا، حيث شهدت الأرض حالة كارثية، وتجاوز عدد الحرائق متوسط عددها في السنوات السابقة.

حيث تسببت الحرائق التي اجتاحت شمال الجزائر منتصف أغسطس 2021 في إتلاف أكثر من 5000 هكتار من الأشجار المثمرة غالبيتها من أشجار الزيتون في تيزي وزو، إضافة إلى 19 ألف رأس من الحيوانات، بحسب حصيلة أولية نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية، مقابل قرابة 44 ألف هكتار من الغابات في عام 2020.

وكما تسبب إعصار شاهين - تحول إلى عاصفة مدارية عند وصوله لليابسة - الذي ضرب سلطنة عمان في مقتل 14 شخص، بينهم طفل، كما لجأ لمراكز الإيواء بالمحافظات المتضررة قرابة 3 آلاف شخص، مُخلفاً خسائر اقتصادية قُدرت بحوالي 1,888 بليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى الخسائر الإقتصادية العالمية حسب الخطر (المخاطر التي يتعرض لها البلدان العربية)، سنجد[1]:

نوع الخطر	الخسائر الاقتصادية المتكبدة بالبليون دولار أمريكي	ما تمثله مع نحو 300 حدث من هذا النوع %
الفيضانات	76	53
الزلازل	10	24
الجفاف	11	*10
الاعاصير المداريه	78	

* النسبة القليلة المتعلقة بالجفاف تعود إلى النقص في المعلومات المتوفرة

وتشير الدراسات إلى أن الآثار طويلة المدى لتغير المناخ في تونس والجمهورية اليمنية من المرجح أن تؤدي إلى انخفاض تراكمي في دخل الأسرة بمقدار 1.8 مليار دولار أمريكي (6.8٪ من إجمالي الناتج المحلي) و 5.7 مليار دولار أمريكي (23.9٪) على التوالي. من الناتج المحلي الإجمالي) على مدى الثلاثين إلى الأربعين سنة القادمة[2]

التأمين ومساهماته في حماية المجتمع من مخاطر الكوارث الطبيعية

تشهد منطقتنا العربية تغييراً حاداً في المناخ؛ ولأهمية هذا الموضوع استضافت جمهورية مصر العربية العام الماضي مؤتمر قمة المناخ (COP27) الذي من خلاله تم إنشاء صندوق لتعويض "الخسائر والأضرار" التي تتكبدها الدول النامية جراء التغير المناخي ، وذلك ايمانا من الجميع أنه لابد من توافر تغطية تأمينية للأفراد.

حيث غطى التأمين خلال عام 2022 (وفقا لتقرير سيجما 2023/1) 132 بليون دولار أمريكي من الخسائر جراء الكوارث الطبيعية ، ففي الربع الأول من العام الجاري 2023 فقط غطى التأمين حوالي 15 بليون دولار أمريكي.

ولا يخفى على الجميع الكارثة الأنسانية والأقتصادية التي تعرضت لها سوريا جراء الزلازال الذي ضرب تركيا وسوريا خلال فبراير 2023 وخلف وراءه خسائر اقتصادية قُدرت بحوالي 45 بليون دولار أمريكي، إلا أن تركيا قد استطاعت -لحد ما- تغطية تلك الجسائر نظراً لتمتعها بتغطية تأمينية اجبارية من خلال التأمين الإجباري ضد الزلازل في تركيا "داسك" والذي تم اقراره في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1999 بناء على القانون رقم 4452 والذي صدر في 27 أغسطس/آب 1999، أي بعد أيام من وقوع زلزال مرمرة.

كما تجدر الإشارة إلى مجهودات الدول العربية -كل على حدة- في محاولتها استيعاب الخسارة التي يتكبدها المواطنين جراء الكوارث الطبيعية، ومنها:

التجربة الجزائرية

تغطية تأمينية "فردية" ضد الكوارث الطبيعية تقوم على إصدار وثيقة تأمين للشخص المؤمن عليه

(1) Weather, Climate & Catastrophe Insight, 2020 Annual Report (Willis Re)
(2) World Bank, Adaptation to a Changing Climate in Arab Countries

التجربة المغربية

قامت المغرب بمحاولة احتواء الخسائر ضد مخاطر الكوارث الطبيعية عن طريق 3 حلول:

- صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)

تم إنشاء ذلك الصندوق للتخفيف من العبء على الدولة من خلال التأمين على الأفراد الغير المؤمن عليهم، وتم تمويلة من قبل المملكة المغربية والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية

- نظام لحملة وثائق التأمين

هو تأمين إجباري يقوم بإقتطاع نسبة من الأقساط للتأمين ضد الكوارث، وتديره بالنيابه عن السوق شركة تأمينات النقل CAT

- التأمين الزراعي:

يهدف التأمين الزراعى الي المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المزارع وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الجوائح الطبيعية .

فقط 19 % من السكان المستهدفين البالغ عددهم 268 مليون من أصحاب الحيازات الصغيرة يمكنهم الحصول على تغطية التأمين الزراعي، وهذا يترك فجوة بنسبة 81 في المائة في تغطية التأمين في العالم النامي، وهو ما يمثل 218 مليونًا من أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث قدرت Swiss Re أن الإنتاج الزراعي العالمي تبلغ قيمته حوالي 1.3 تريليون دولار سنويًا مع تأمين 25 % فقط من هذا الإنتاج[7]؛

وقد شكّل السكان الزراعيون حوالي 21% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2010، كما مثلت القوى العاملة في القطاع الزراعي في عام 2018 حوالي 17.8% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية

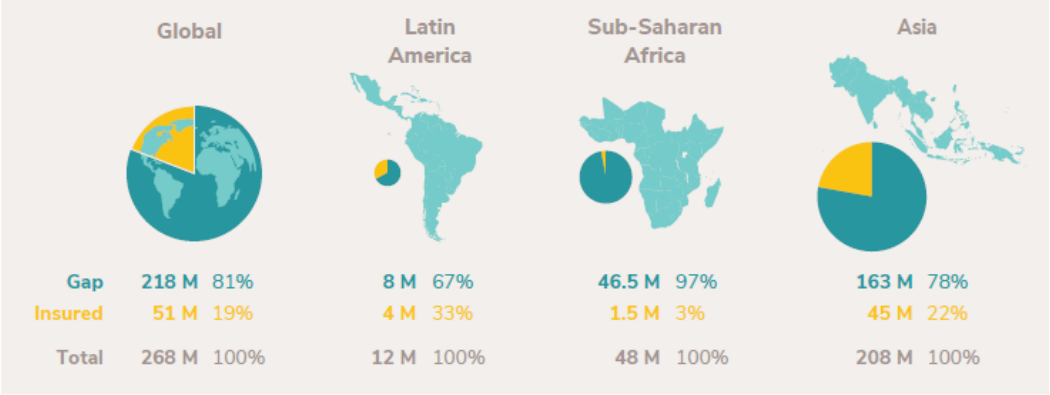

Source: ISF Advisors, 2018.

التجربة المغربية في مجال التأمين الزراعي:

وبالنظر إلى وطننا العربي، كانت المغرب أول من تبنى التأمين الزراعي وذلك سنة 1923 من خلال ما يسمى حينها بهيئات التأمين التعاوني الزراعي؛

فقد ظهرت أسواق التأمين الزراعي للمرة الأولى منذ أكثر من 200 عام كحماية ضد خطر نفوق الماشية

[5] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020، قاعدة معلومات البنك الدولي 2020

[6] البنك الدولي. 2020. مؤشرات التنمية العالمية.]أونلاين[متوفر على: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators]تم الدخول في 12 تشرين الثاني 2020[.

(7) Protecting livelihoods "Linking agricultural insurance and social protection "– FAO

والمخاطر المناخية، وخاصة تأمين البرد والذي يعد أقدم أنواع التأمين الزراعي في ألمانيا.

وظهر التأمين على الماشية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حيث تم تنفيذ خطط التأمين الأولى من قبل الجمعيات التعاونية الصغيرة التي قدمت تغطية ضد خطر واحد محدود.

هذا وتُعد التجربة المغربية في التامين الزراعي مهمه بالنسبة إلى إفريقيا والعالم العربي لعدة أسباب من أهمها قناعة القطاعين العام والخاص بأن التأمين الزراعي المتصل بالكوارث الطبيعية ضرورة تفرض نفسها يوما بعد آخر بسبب التغير المناخي وانعكاساته على القطاع الزراعي ومنظومة الأمن الغذائي.

وقد سمحت هذه التجربة للمملكة المغربية بإطلاق عدة شراكات مع بلدان إفريقية أخرى لتوسيع دائرة المستفيدين من التأمين على المخاطر التي تهدد القطاع الزراعي.

نظام التأمين الزراعي في المغرب

يعتمد نظام التأمين الزراعي في المغرب على:

- تحديد أولويات المحاصيل حسب حجم المساحة المزروعة
- شدة الخطورة المناخية بالنسبه للمزارعين

ففي عام 1994، أطلقت المملكة نظام التأمين ضد الجفاف والذي امتدت مرحلته الرئيسية من 1999 إلى 2011 (استخدام إعادة التأمين) وقد قامت الشركة التعاضدية (MAMDA) بتسويق هذا المنتج منذ عام 2009

وقد أقدمت المملكة على هذه الخطوة لما واجهته المملكة من موجات جفاف متعددة متفاوتة الحجم، كان لبعضها في بعض الأحيان تداعيات مأساوية على اقتصاد البلاد وعلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان؛

وقد أتسم هذا النظام بـ:

- كان كبار المزارعين هم المشتركين الرئيسيين في هذا البرنامج ؛
- كان من الضروري التخفيف من آثار الأخطار المناخية (بخلاف الجفاف) على جميع أنواع المحاصيل ؛
- من أصل 300000 هكتار ، تم تحقيق 100000 هكتار فقط في المتوسط سنويًا (على مدى 12 عامًا).

وتم تنفيذه على ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الحبوب والبقول والبذور الزيتية وتشمل: • الحبوب: القمح اللين والقمح القاسي والشعير والذرة • البقوليات: الفول والعدس والبازلاء والحمص والفول • البذور الزيتية: بذور اللفت وعباد الشمس (المحاصيل المضافة للموسم 2014-2015) 6 مخاطر: • الجفاف ، المياه الزائدة ، البرد ، الصقيع ، الرياح القوية ، الرياح الرملية	**زراعة الأشجار** وتشمل: • تفاح ، حمضيات ، زيتون ، لوز (حملة زراعية 2014-2015) • أشجار الفواكه (التفاح والكمثرى والسفرجل)؛ (المشمش، البرقوق، الخوخ، الخوخ-النكتارين والكرز) ؛ الحمضيات؛ الزيتون. لوز؛ رمان وشجرة تين. (المحاصيل المضافة للموسم 2015-2016) 6 مخاطر: • البرد ، الصقيع ، الرياح القوية ، الشرقي ، الحرارة الزائدة ، المياه الزائدة	**سوق البستنة** لإنشاء غطاء ضد المياه الزائدة والبرد ودرجات الحرارة المرتفعة والمخاطر الصحية.
▪ تم إعداد المنتج التأميني وفقا لمحاصيل العام 2012-2011 ▪ هدف التغطية هو مليون هكتار بحلول عام 2015	▪ تم إعداد المنتج التأميني وفقا لمحاصيل العام 2012-2011 ▪ هدف التغطية هو مليون هكتار بحلول عام 2015	▪ قيد الدراسة

وفي عام 2011 ظهر التأمين متعدد المخاطر، والذي أصبح شمولا وتطورا من التأمين ضد الجفاف ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- التأمين على الحبوب والنباتات البقولية ضد خطر الجفاف بالإضافة إلى أخطار أخرى مثل: البرد، الصقيع، الماء الزائد، الرياح الشديدة، الرياح الرملية
- الأقساط عالية الدعم (2012-2011): 21 مليون يورو
- تعتمد الإعانات المدفوعة على 53% إلى 90% من الأقساط على حجم المزرعة الإجمالي: 20 مليون يورو للسنة الزراعية 2012-2011
- يتم إسناد عمليات إعادة التأمين إلى شركات إعادة التأمين شركاء الشركة التعاضدية الفلاحية المغربية

	منتج الجفاف (2011-1994)	منتج التأمين المناخي متعدد المخاطر الموسم الزراعي 2012-2011	تحسن المنتج المناخي متعدد المخاطر من الموسم الزراعي 2013-2012
الخصائص	ضمان الدولة	منتج تأمين يستفيد من دعم الدولة	منتج تأمين يستفيد من دعم الدولة
المحاصيل المغطاة	قمح طري ، قمح صلب ، شعير	• الحبوب: القمح اللين والقمح القاسي والشعير والذرة • البقوليات: الفول والعدس والبازلاء والحمص والفول	• الحبوب: القمح اللين والقمح القاسي والشعير والذرة • البقوليات: الفول والعدس والبازلاء والحمص والفول • البذور الزيتية: بذور اللفت وعباد الشمس (المحاصيل المضافة لحملة 2014-2015)
المناطق المغطاة	18 مقاطعة	كامل التراب المغربي	كامل التراب المغربي
المخاطر المناخية المغطاة	الجفاف، المياه الزائدة، البرد، الصقيع، الرياح القوية، الرياح الرملية	الجفاف، المياه الزائدة، البرد، الصقيع، الرياح القوية، الرياح الرملية	الجفاف، المياه الزائدة، البرد، الصقيع، الرياح القوية، الرياح الرملية
البيانات المالية	المستوى 1 / المستوى 2 / المستوى 3 1.000 / 3.000 / 2.000 %50 / %50 / %50 60 / 120 / 180	المستوى 1 / المستوى 2 / المستوى 3 1.450 / 2.900 / 4.350 %90 / %65 / %53 26 / 183 / 368 - / - / -	المنطقة 1 / المنطقة 2 / المنطقة 3 600 / 900 / 1.450 / 2.900 / 4.350 %90 / %90 / %90 / %65 / %53 16 / 22 / 26 / 199 / 398 300 / 300 / - / - / -
	- رأس مال مضمون - منحة - مساهمة المزارعين - الحد الأدنى المضمون		

مراحل تطور التأمين *الزراعي* في المملكة المغربية

حققت شركة مامدا الهدف المحدد في عام 2015 عند 1,000,000 هكتار، حيث تمثل مساحة الغطاء هذه ثلث المساحة المزروعة للحبوب والبقوليات والبذور الزيتية.

وبلغت أقساط التأمين المحصلة من قبل الوزارة 760 مليون درهم أي أقل من 3% من إجمالي أقساط التأمين، إلا أن هذه الأقساط زادت بنحو 85% بين عامي 2010 و 2015، فقد تضاعف معدل انتشار التأمين الزراعي في المغرب تقريبًا منذ عام 2010 ، حيث انتقل من 0.36% إلى 0.66% في عام 2014.

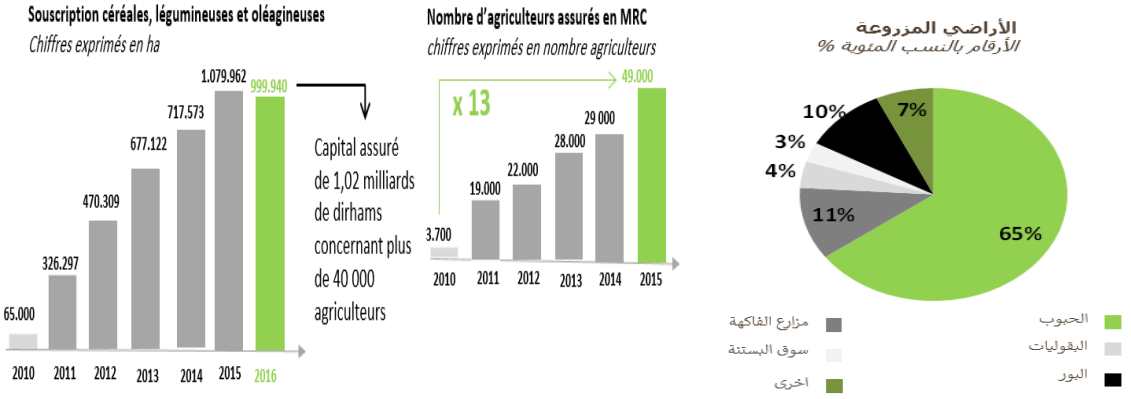

المبادرة العربية للتأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية

<u>التجربة العُمانية</u>

أعلن السلطان هيثم بن طارق، عن تأسيس صندوق وطني للحالات الطارئة، بهدف التعامل مع ما خلفه إعصار «شاهين» من أضرار وخسائر، داعياً اللجنة الوزارية للعمل على تقييم الأضرار والخسائر، وتوفير المساعدة للمواطنين في أسرع وقت، مؤكداً أنه سيشرف مباشرة على عمل هذه اللجنة

دور الاتحاد العام العربي للتأمين في محاولة ايجاد حل عربي مشترك للحماية ضد مخاطر الكوارث الطبيعية

قام الاتحاد العام العربي للتأمين بإطلاق مبادرة عربية للتأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية وذلك في شرم الشيخ عام 2022 وجددت الدعوة في الأردن العام الجاري 2023.

استجاب لتلك المبادرة العديد من الدول العربية ممثلة في الجهات الرقابية وشركات التأمين وإعادة التأمين العربية والعالمية، وتم من خلالها طرح حل عربي مشترك قائم على:

1- تجميع كل المعلومات عن الكوارث الطبيعية
2- وضع خرائط للكوارث على صعيد الدول العربية
3- وضع نماذج للكوارث Catastrophes Modling
4- خلق مجمع عربي بين شركات الإعادة العربية والشركات المباشرة.

الهدف منه: تجميع للطاقات الإكتتابية على الصعيد العربي وليس على صعيد كل بلد فقط.

هذا المجمع: محتاج للموارد

1- الجهات الدولية(AFD, IMF, WB)
2- الجهات الإقليمية (البنك الإسلامي للتنمية – صندوق النقد العربي،

3- على صعيد كل بلد الدعم الحكومي

4- تمويل من خلال وثائق التأمين

سيعمل المجمع بشكل أفقي عابر للحدود

رسم توضيحي لفكرة عمل المجمع

كون المجمع يتكون من عدد كبير من الشركات سيقلل الحاجة إلى شراء إعادة التامين

- المبدأ هو Mutualization أو مبدأ توزيع الخطر بشكل يقلل من التكلفة على كل بلد.
- التقليل من الإعتماد على ميزانية الدول لمواجهة الكوارث
- الإستعداد المبكر والمسبق للكوارث
- المساهمة في زيادة الأمن القومي العربي
- التقليل من الهوة التأمينية ما بين مجمل الخسائر على الاقتصادي والأفراد المؤمن عليهم.